Journal Of the Iraqia University (72-2) May (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

الاتفاقية التجارية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨ - ١٩٦٤):رؤية تاريخية تحليلية

أ.م.د حسين نهاد عبد الحميد حسين

كلية التربية للعلوم الانسانية, جامعة الموصل

The Trade Agreement Between Iraq and the United Arab Republic (1958 - 1964): A Historical Analytical Perspective

Dr .hussin nihad eabd alhamid hussin
Faculty of Education, University of Al Mosul
dr.hussienalhaek@gmail.com

https://orcid.org/0000-0002-3363-4443 , ORCID:

ملخص:

يتناول هذا البحث تطوّر العلاقات الاقتصادية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة خلال الفترة من عام ١٩٥٨ إلى ١٩٦٤، مع تسليط الضوء على التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي غير النفطي، إلى جانب دراسة تأثير المتغيرات السياسية على هذا التعاون. وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها توثق مرحلة مفصلية من تاريخ العراق، حين بدأ بعد ثورة ١٩٥٨ بالخروج من عباءة التبعية البريطانية، وسعى لبناء علاقات استراتيجية مع الدول العربية، وعلى رأسها مصر. غير أن الاضطرابات السياسية الداخلية حالت دون استمرارية هذا التوجه، وأثرت بشكل مباشر على مسار التعاون الاقتصادي بين البلدين. الكلمات الافتتاحية (الاتفاقية . تجارة . عراق .الجمهورية . تصدير)

Abstract:

This research examines the development of economic relations between Iraq and the United Arab Republic during the period from 1958 to 1964, with a focus on trade exchange and non-oil economic cooperation, in addition to studying the impact of political variables on this cooperation. The importance of this study lies in its documentation of a pivotal phase in Iraq's history, when, following the 1958 revolution, the country began to break away from British influence and sought to establish strategic relations with Arab countries, foremost among them Egypt. However, internal political turmoil hindered the continuity of this approach and directly affected the course of economic cooperation between the two

مقدمة:

يعالج بحثنا العلاقات الاقتصادية مابين الجمهورية العراقية وجمهورية العربية المتحدة للحقبة الزمنية (١٩٥٨-١٩٦٤) حاولنا من خلالها القاء الضوء على أبرز المعالم العامة التي حددت علاقات في مجال التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بعيدا عن الاقتصاديات النفطية اذ تم التركيز على نسب التبادل السلعي والعوامل السياسية التي لعبت دورا بارز في جعل العلاقات بين البلدين محدودة لعام١٩٦٣م التي ادت الى التقارب بشكل تدريجي بمحاولة وان كانت محدودة الى توحيد نشاطهما الاقتصادي ومراعات توجهاتهما السياسية . تتبع اهمية الدراسة من ان العراق وحتى عام ١٩٥٨م كان خاضعا لسياسة الاستعمارية البريطانية وان توجهاته حيال الدول العربية محدودة ومنها مصر وبعد اعلان الجمهورية تطلع كلا البلدين الى اقامة تعاون يشمل كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الا ان انحراف بعض قادة الثورة في العراق عن المسار المخطط ادى الى حدوث برود وانكماش في تلك العلاقة حتى عام١٩٦٣م. اما اشكالية الموضوع فأنها انطلقت

من فرضية فحواها أن المصالح المشتركة بين البلدين تتطب من رئاساتهما تحقيق اكبر قدر ممكن من الاستفادة من ثرواتهما الاقتصادية ، اما عن منهجية الدراسة تم الاعتماد على المنهج التاريخي الكمي سبيلا لاثبات الفرضية المعتمدة ، وقسمت الدراسة لمبحثين ونتائج وتوصيات المبحث الاول ركز على دراسة السياق التاريخي للعلاقات الاقتصادية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة و اهم المنطلقات التي دفعت كلا الطرفين الى تبني سياسة التعاون المشترك وابرز المعوقات التي جابهتها ، في حين تضمن المبحث الثاني تطور العلاقات الاقتصادية بين العراق وجمهورية المتحدة١٩٦٣ م بعد تعديل الاتفاقية التجارية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة ١٩٦٣-١٩٦٤ م بعد تحسن العلاقات السياسية بين البلدين بعد نهاية حكم عبد الكريم قاسم ، وقد خلصت الدراسة الى استنتاج مهم بان نهاية ان رغم سعي بعض قادت سياسة كلا البلدين الى الاستفادة من مواردهما وثرواتهما الاقتصادية الا انها لم تقدم حلولا اقتصادية تعمل على تعزيز مطلبات السوق من اليد العاملة وتبادل الخبرات وتوظيف الموارد الاولية لكلا الطرفين بهدف النهوض بمجتمعاتها .

المبحث الأول: السياق التاريخي والسياسي لعلاقات الاقتصادية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة

شهد العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨ تحولا جذريا في تاريخه السياسي والاقتصادي (الحبيب : ١٩٦٩، ص ٥٥) ، فبعد الاطاحة بالنظام الملكي وألاعلان عن قيام الجمهورية العراقية بقيادة عبد الكريم قاسم (حسن : ١٩٦٦، ص٤٥٢) . كان من بين الاهداف المعلنة تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتعزيز العلاقات التجارية مع الدول العربية وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، التي كانت قد تبنت نهج قيادة الحركة القومية العربية وسعت إلى تعزيز التعاون الاقتصادي العربي برئاسة جمال عبد الناصر(حمروش : ١٩٧٨ ، ص٦٧). وجاء عذا النهج اتفاق مع سياق سياسة الحكومة العراقية التي سعت إلى توثيق علاقاته مع الجمهورية المتحدة.

اولا : العلاقات التجارية بين العراق والجمهورية العربية بعد عام١٩٥٨

بعد الثورة ١٩٥٨شهدت العلاقات العراقية–المصرية تطورًا ملحوظًا، بسبب تبني كلا البلدين سياسات اقتصادية ذات توجه اشتراكي وهذا ما اعلنته وزارة الخارجية العراقية غلى لسان وزيرها عبد الجبار الجومرد (وزارة الخارجية العراقية، ١٤٢٢/١٤٢٢/ ١٥) ، وعبر العراق عن ذلك التعاون من خلال الوفد الذي كان برئاسة رئيس الوزراء عبد السلام عارف الذي غادر بغداد الى دمشق لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصل في ١٨تموز واثناء اللقاء تم الاتفاق على التعاون بين الطفين في كافة المجلات (خدوري ،١٩٧٤ ، ص١٢٥) وفي ختام القاء وقع الطرفان اتفاقية في ١٩ تموز ١٩٥٨م اكدت في احد بنودها على ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة لتنمية التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين (صحيفة الجمهورية ، ع ٤ ، ١٩٥٨) ، وفي ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٨ م تم توقيع اتفاقية التكامل الاقتصادي المعروفة باتفاقية التجارية والتعاون الفني والتي نصت على حرية تبادل رؤوس الاموال وحرية الاقامة والعمل والاستخدام والنشاط الاقتصادي واستعمال و سائط النقل والتملك وانشاء مؤسسات استثمارية مشتركة هيأة دائمة للتنسيق ، وقد تضمنت تبادل الخبراء والفنيين وقبول البعثات الغنية وتقديم المنع التدريبية وتبادل المعلومات والابحاث . اما ما يخص الاتفاقية التجارية فقد منحت المعاملة التفضيلية للبلدين وتشجيع التبادل التجاري وتطبيق الاعفاء الكمركي (الوقائع العراقية: ع ٨٧ ، ١٩٥٨) اذ ان مصر كانت تبحث عن شركاء تجاريين في المنطقة العربية لتعويض القيود الاقتصادية التي فرضتها القوى الغربية بعد تأميم قناة السويس وعلى اثر الاتفاقية قدمت الجمهورية العربية المتحدة الدعم الفني والعلمي ، وقبلت اعدادا من الطلبة العراقيين في الجامعات المصرية وقدمت خبراء وفيين مصريين لتطبيق قانون الاصلاح الزراعي في العراق (وزارة الخارجية العراقية ع / ١٢٤٧/١٤) ، وفي الوقت ذاته اعلن عن افتتاح الخط البرى بين (بغداد – القاهرة – الرباط) وقام حينها وفد رسمي بزيارة القاهرة برئاسة عضو مجلس السيادة خالد النقشبندى ومحمد صديق شنشل : وزير الارشاد ومصطفى علي وزير العدلية وفؤاد الركابي وزير الدولة (جريدة الوقائع العراقية : ع ٥٩٥، ١٩٥٨) . غير ان نسبة الصادرات والوارد ات بقيت محدودة بين البلدين ويضهر ذلك من خلال الجدول الاتي الذي يوضح نسبتها بالدينار العر اقي :

جدول (١)(قيمة الاستيرادت وصادرات من الجمهورية العربية١٩٥٨-١٩٦٢) بالدينار العراقي

السنة	قيمة الاستيرادات بالاف الدنانير	قيمة الصادرات بالاف الدنانير
١٩٥٨	٣٠٦,٧٩	٣٣٣
١٩٥٩	١٨٠.٤٤	١٦١

١٩٦٠	١٩.٠٢	٧٤
١٩٦١	١٠٣.٥٩	٧٠
١٩٦٢	١٨٥.٦٠	١١٩

من خلال قيمة الصادرات والواردات نجد انها اخذت بالتناقص حتى بلغت أوطا مستوى في عام ١٩٦٠ م ، على أن هذه النسبة الضئيلة أخذت بعد ذلك في شيء من الارتفاع عام ١٩٦٢ م ، وهي نسبة ان دلت على شيء فانها تدل على ما تحدثه الاوضاع السياسية من انعكاسات سلبية على مختلف نواحي الحياة ومنها الناحية الاقتصادية ، اذ ان سياسة عبد الكريم قاسم وانحيازه بشكل صريح للقوى الشيوعية (الحاج : ١٩٧١: ص٥٠) ، ومحاربته للعناصر القومية وزجها في السجون والعمل على ابعاد الكثير من الموظفين ذوي الميول الوحدوية من وظائفهم في الجيش والتعليم والجامعات التي سيطرة عليها الشيوعيين وتزامنت تلك الاتهامات مع توجه تهمة الى عبد الناصر بتاييده لانقلاب ضد الحكومة في بغداد (الزبيدي :١٩٧٩، ص٣٦٤) ، ومما زاد من توتر العلاقات مهاجمة السفارة العربية المتحدة في بغداد بمناسبة الذكرى الاولى لقيام الجمهورية العربية المتحدة واطلاقهم الشعارات الاستفزازية ضد حكومة بغداد (العزاوي : ١٩٩٠، ص٢١٧) ، وفي الوقت ذاته كان قد تم تشكيل تجمع قومي عراقي في القاهرة تراسه فائق السامرائي للقيام بحركة اعلامية موجهة ضد الحكومة العراقية ، اذ وضعت حكومة مصر حينها تحت تصرفه امكانيات اذاعة صوت العرب ووكالات الانباء المصرية وصحفها وبتاييد ومتابعة من عبد ناصر(الزبيدي : السابق ، ص ٤٣٠) ، ورغم ما ذكر من نماذج عن احداث سياسية ادت الى تورات بين البلدين وانعكاسها على الاوضاع الاقتصادية الا انه يحب الاشارة الى العلاقات الاقتصادية استمرت وان كان هناك تذبذب بعض الشيى الا انها حافظت على ديمومتها وكما موضح في الجدول الاتي :

جدول ٣ المواد المصدرة من العراق الى الجمهورية العربية (القيمة بالدينار العراقي) (القيمة بالطن)

السنة	بذور السمسم	المبلغ	كسبة النوى	المبلغ	بذور الكتان	المبلغ القيمة	الخيول بالعدد	المبلغ	التمور	المبغ
١٩٥٨	٥٧	١,٦٢٥	٨٧	٥,٢٤٢	١١٥٩	٤١,٥٨	٣١١	١٠٢٤٠	٢٠,٨٩	٥٤,٨٨
١٩٥٩	٣٢١	٢٣,٠١٤	---	----	٢١١٤	٨٣,٢٠	-----	----	٤,٣٠	٧١,٠٤
١٩٦٠	---	----	---	---	٨٥	٣,٣٦	----	-----	٤,٤٤	٥٠,٧٠
١٩٦٢	----	------	---	----	----	----	----	-----	٨.١٧	١١٧,٩٥

أما في حقل الصادرات من الجمهورية العربية تضمنت حبوب وثمار وبذور نبتات طبية وكما يلى :

جدول ٤ المواد المستوردة من الجمهورية العربية الى العراق (القيمة بالدينار العراقي) (القيمة بالطن)

السنة	الحبوب والبذور النسبة%	القيمة بالدينار	المعادن النسبة%	القيمة	المنتجات الصيدلانية والكمياوية النسبة %	القيمة	المنتجات النسيجية النسبة%	القيمة

١٩٥٨	١٤.٧٠	٤٥,١٤	٠.٥٣	١,٦٢	٣,٠٤	٣,٢٦	١,٧٠	٥,٢٩
١٩٥٩	١,٧٠	٠.٩٤	١٣.٨٠	٢٤,٨٥	٣,٨٧	٠.٤٠	١٢,٤٠	٢٢,٣٦
١٩٦٠	----		٥٦,٧٠	١٠،٧٨	٠٠	----		----
١٩٦١	----------		٥.٠٠	٥,٣٢	٠,٣٩	١.٠٠	١,٠٠	٣,٠١
١٩٦٢	--------	-----	----------	٠.٤٧	١,١٨	٢,١٥	٥.٠٠	٩,٤٤

تم اعداد الجدول بالاعتماد على منشورات دائرة الاحصاء المركزية : المجموعة الاحصائية السنوية العامة ١٩٥٨ –١٩٦٢؛ مديرية الاحصاء والابحاث، بغداد ، التقرير السنوي لسنتي ١٩٦١.

يتبين من استعراض بعض مفردات التبادل التجاري بين البلدين نجد المقام الاول فى الاستيرادات من الجمهورية العربية المعادن العادية ومصنوعاتها والمنسوجات والمنتجات الكيمياوية والصيدلانية ومواد التجميل ، أما في حقل التصدير فان أهم مفردات تجارة التصدير من العراق التمر وبذر الكتان ، وهذه النسب المتواضعة ولم ترقى الى ان تكون معبرة عن العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، والسبب ان السوق العراقي كان اقل اندماجا مع السوق العربي المصري والسبب يعود الى السياسة عبد الكريم قاسم التي ركزت على الاستقلال الوطني الاقتصادي من جانب ، من جانب اخر ان مصر كانت تعاني من ضغوط اقتصادية بسبب مشاريعها التنموية الكبرى مثل بناء السد العالي ما جعلها تعيش بحالة شبه عزلة عن دول العالم .

المبحث الثاني : تعديل الاتفاقية التجارية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة ١٩٦٣-١٩٦٤

اولا: تطور العلاقات الاقتصادية بين العراق وجمهورية المتحدة١٩٦٣

خيم توتر العلاقات بين مصر والعراق خيم على المشهد السياسي عام١٩٦٢م ومما زاد من حدة التوتر تاييد العراق للجانب السوري بالانفصال عن الوحدة مع جمهورية مصر المتحدة ، ومما زاد من حدة التوتر هو تعرض محمد محمود يوسف الملحق الاداري في سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بغداد بتهمة توزيعه منشورات تحرض على التمرد والفوضى ، وفي الوقت ذاته تم اعتقال قاسم القيسي احد موظفي السفارة العراقية في القاهرة (صحيفة الثورة: ع ١١١٠ ،١٩٦٣) ، حاول وزير المعارف اسماعيل العارف ازالة الجفاء بين عبد الكريم وعبد الناصر وايجاد طريقة لتطبيع العلاقات بين البلدين وذلك عن طريق ايجاد طريقة لاحداث تقارب وجهات نظر بين الرئيسين قاسم وناصر (الزهيري : ٢٠١٢، ص ٢٨٨) وتزامن ذلك مع حدوث اضطرابات طلابية كبيرة في بغداد بتاريخ ١٧كانون الاول ١٩٦٢ ، وجهت اصابع التحريض الى الجمهورية العربية المتحدة مما زاد من حدة الخلاف، وعلية استمرت العلاقات بالتوتر حتى الاعلان عن حركة ٨ شباط ١٩٦٣م (London Times :12jen –1963) التي قوبل نبأ قيامها بترحيب كبير من الحكومة المصرية ، وتم حينها تعيين امين هويدى سفيرا للجمهورية العربية المتحدة في بغداد والذي يعد احد الشخصيات المقربة من حمال عبد الناصر الذي كان على يقين بامكانيته في ادارة العلاقات العراقية المصريو وفتح افاق تعاون بين الطرفين في المرحله الجديدة (حمروش : ١٩٧٨، ص١٧٨) وفى ٩ شياط اعلن الجانبان عن اعادة التعاون الاقتصادي بين البلدين حسب اتفاق التكامل الاقتصادي المعقود بين البلدين منذ عام ١٩٥٨ م والاعلان عن الغاء جميع القيود المناقضة للاتفاقية (صحيفة الجماهير: ع١٠، ١٩٦٣) . كما اشادت الصحف والاذاعات المصرية بالحكومة العراقية الجديدة .

ثانيا – تعديل الاتفاق التجارى بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة .

لقي الاعلان عن قيام الحكومة الجديد بالترحيب من قبل جمال عبد الناصر ولتعزيز التعاون بين الطرفين غادر رئيس العراقي عبد السلام عارف بغداد بتاريخ ١٢ايار ١٩٦٤ م للمشاركة في الاحتفالات التي اعلن عن اقامتها بمناسبة انتهاء المرحلة الاولى من بناء السد العالي ، وبعد الانتهاء من الاحتفال جرت محادثات بين الرئيس المصري من جانب والرئيس العراقي تمخضت بالتوقيع على اتفاقية التنسيق السياسي بين البلدين في ٢٦ايار ١٩٦٤(خدوري : المصدر السابق ، ص١٨١) واعقبه الاتفاق السياسي اتفاق اقتصادي تم الاعلان عن

توقيعه في ٢ تشرين الاول ١٩٦٤ م (السامرائي : ١٩٦٩،ص٨٣) وتضمن عدة اتفاقيات التزم في تنفيذها كلا البلدين الذي جرى بموجبه تعديل اتفاقية عام١٩٥٨م لجعله كالاتي :

اولا : تعديل الاتفاق التجاري بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة المتضمن:

١- اعفاء عدد من المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعة والثروات الطبيعية من الرسوم الكمركية . الاغذية والمشروبات كمنتجات الألبان والزيوت النباتية والاعجنة الغذائية والمخضرات المعلبة أو الجافة وكذلك الاثمار ، والاقمشة القطنية والصوفية والمفارش والعباءات والعقل والبطانيات والمنسوجات المصنوعة من الياف الجوت والكتان والصابون والمنظفات والادوية والمستحضرات الصيدلانية وشفرات الحلاقة والمدافي ومواقد الغاز وافران الطبخ اما ما يتعلق بالمواد الأولية وغيرها من سلع الانتاج والآلات والمعدات فهناك الخشب والورق والمقوى وخيوط الحرير واليافه وغزول الصوف والقطن والزجاج واطارات المطاط والانابيبها والقابلوات واجهزة التلفون والآلات الدقيقة والعدادات واجهزة القياس ثم ماكنات الخياطة والمضخات الزراعية والمحالج والمكابس

٢- تخفيض الرسوم الكمركية عن عدد من المنتجات الصناعية بنسبة ٧٥ % وتشمل محضرات المواد الغذائية والاسماك ومصنوعات سكرية والزيوت العطرية وحنفيات النحاس والبطاريات السائلة والجافة واجهزة الراديو والثلاجات الكهربائية واجهزة تكييف الهواء ودراجات هوائية وبخارية واثاث معدنية وخشبية ومشمعات الارضية والادوات المكتبية ومستحضرات التجميل والسيارات وعدد والات الادوات الكهربائية . ووحدات تكييف الهواء (اير كوندشن) واجهزة التلفزيون والسيارات المعدة لنقل الركاب

٣- حرم الاتفاق خضوع المنتجات المستوردة من احد الطرفين المتعاقدين الى الطرف الآخر إلى رسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية في البلد المستورد . ونص الاتفاق الى عدم جواز القيام بعمليات المقايضة بين البلدين بدون موافقة السلطات والاتفاق على ازالة الحواجز الكمركية بالتدريج من خلال :

- حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال .
- حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .
- حرية استعمال وسائط النقل والمرافئ والمطارات المدنية .
- حقوق التملك والايصاء والارث .

٤- تم الاتفاق على ان أمد الاتفاق سنة واحدة يجدد تلقائيا ويجري الدفع بواسطة حساب يفتحه البنك المركزي العراقي بالجنيه الاسترليني (للعلم كان الحساب السابق بموجب اتفاق١٩٥٨بالدينار العراقي) باسم البنك المركزي المصري ويسمى الجمهورية العربية المتحدة ، وتقيد فيه المدفوعات بين العراق والجمهورية العربية المتحدة ، ويجوز لهذا الحساب أن يكون دائنا أو مدينا بما لا يتجاوز نصف مليون جنيه استرليني على ان يؤدى التجاوز في رصيده بعملة قابلة للتحويل يتفق عليها خلال ٩٠ يوما (الوقائع العراقية ،ع٢٧٣٠ في ٢كانون الاول ١٩٦٤).

من خلال الاطلاع على بنود الاتفاق لم نجد انه هناك اتفاق بين البلدين انشاء لمشاريع منتجة مشتركة بين البلدين تخدم التنمية ، فمثلا كان قد طرح فكرة انشاء شركة عربية للنقليات الجوية ، وكان من الممكن ان تكون نواة للتعاون العربي نحو سوق عربية مشتركة ، الا انها لم تنفذ او تتم الاشارة اليها وفيما يلي جدول وضح قيمة الصادرات الى الاستيرادات:

جدول٥ (قيمة الاستيرادات الى المستوردات بين العراق ومصر١٩٦٣-١٩٦٤) (القيمة بالجنيه الصري)

الصادرات المصرية الى العراق		الصادرات العراقية الى مصر		
اسم المادة	١٩٦٣		اسم المادة	١٩٦٣	١٩٦٤
أرز	٩٠٠٠	٨٠٠٠	تبغ	١٢٧,٠	٥,٥
بطاطا	٣٣٥٥	٥٢٠٠	تمر	٢٢٩,٣	٢١٩,٣
زيوت وشحوم	٦٤٤	-------	عرق سوس	٤٨,٦	٤٩,٩

اسماك طازجة	١٣٨	-------	مربى	٢١١,٦	٧٨,٨
فواكه خضار	١١٤٧٩١	٢٥٥١١٠	زيوت	٦٦٧٩,٠٩	---------
ملح	٥٦١	٣٠٥	جلود	١٣٤,٧	١٠٢,٩
اسفلت	٢٧,٥	--------	بذور زيتية	٥٦,٩	٣١,٢
مبيدات ومنظفات	-----	١٧,٨	بطاريات	١٩,٤	------
كتب ومطبوعات	٦٠,١	١,٨	زيت السمسم	٨٦٠	٧٣١
اسمنت	٢٨٧,٩	١٥,٣	بذور الكتان	٣١٠	٢١١
انسجة وملابس	٣٢٢٤٢	١٧٤٣	حلويات	١٢٣,١	٦٧,٩
موبليلات	١٤٠٠	٢٣٠	منظفات	٧٩,٠	-------
اطارات سيارات	٤٠٦,٢	--------	اقمشة	١٩٣٢,٥	١٥٩,٣
برادات	١٣٤,٠	٣٠٥	قطع معدنية	١٢٢,٧	٥٦،٥
قضبان حديد	٦٣٠,٥	------	حيوانات	٥١٤,٩	١٧٥،٦

- تم اعداد الجدول بالاعتماد على منشورات دائرة الاحصاء المركزية : المجموعة الاحصائية السنوية العامة ١٩٦٣ -١٩٦٤؛ وتقرير البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي لسنتي ١٩٦٣-١٩٦٤؛ المجلة الاقتصادية ، البنك المركزي المصري ، ع١، (مصر ١٩٦٣) ، ص١٢٢

ويجب الاشارة الى انه لم ترد اشارة الى كمية السيارات التي استوردتها الحكومة العراقية من مصر الى ان مصلحة الكمارك في الجمهورية العربية المتحدة اشارت الى ان العراق استورد سيارات وباصات من مصر بقيمة (٦,٤٠٥) مليون دينار (الجمهورية العربية المتحدة: ١٩٦٣، ص٢٢٦) من خلال مراجعة الجدول نجد ان قيمة الصادرات والواردات بين البلدين ورغم اعادة العمل بالتفاقية ١٩٥٨ وما جرى عليها من تعديل ومنذ عام ١٩٦٣م الا انها كانت قد شهدت تراجع في قيم الصادرات والاستيرادات وهذا يؤكد بان التعاون والمبادلات التجارية كانت خجولة وتخضع توجه السياسي في قيادة البلد قثمة تناقضات على مستوى المسؤولين السياسيين يؤثر على تلك العلاقة

الاستنتاج

بعد الانتهاء من البحث تم التوصل الى:

- ان العلاقات الاقتصادية بين البلدين لم تنتج عن طريق التخطيط فلكلا البلدين نهج سياسي يختلف عن الاخر.
- كانت البرجوازية الوطنية تامل في كلا البلدين ان تجد سوقا تسهل من خلاله تصريف منتجاتها ، وخينما خصل اختلاف في وجهات النظر بين حكومة قاسم وعبد الناصر وسائت العلاقات السياسية تاثرت العلاقات التجارية بذلك.
- رغم ما اعلن عن اتفاقيات موقغة بين الطرفين غير تاثيرها كان مقتصرا على المبادلات في السلع والغاء القيود ولاتوجد اشارة الى اقامة تعاون ونشاط صناعي تنموي بين البلدين.

- معدل قيمة صادرات العراق كانت ضئيلة ، وان لم تكن مما ترتضى لقطر كالعراق لديه الكثير من المصادر الكامنة للثروة عدا النفط وكان الأحرى ان تكون فوق هذا المستوى بكثير .
- اشار الجانبين الى حرية الاقامة والعمل والتنقل لكن لم نلاحظ في أي فترة حرية مرضية للافراد .
- حاول العراق السعي الى تطبيق التجربة المصرية في التامين قبخاصة القطاع الزراعية واعلان قانون الاصلاح الزراعي ان ان تحديد الملكية وتوزيعها على الفلاحين الذين لم يكن لديهم المقدرة المادية الكافية على استصلاح الاراضي وزراعتها ادى الى ان يتحول العراق بلدا يستورد كافة منتجاته الزراعية من الخارج ز
- في بعض الاحيان ولتشابه مناخ البلدين تقريبا نجد ان بعض الحاصلات الزراعية يكون تصديرها محدود فالتمور مثلا ، ان انتاج النخلة في العراق يكاد يبلغ ثلث انتاج النخلة في الجمهورية العربية المتحدة .
- اما في مجال كمية المنتج من الادوات والالت الكهرابائية فان التفاوت في الجودة مع المنتج الاوربي الاجنبي يؤدي الى عدم رواجها في السوق .
- تلعب العوامل السياسية دورا بارزا في مدى تقبل الاخر للعلاقات بين البلدين وهذا انعكس على مجمل العلاقات العربية العربية وعلى مر السنوات ومنع من تحقيق تكامل عربي اقتصادي ، كما ما تحقق في تجربة السوق الاوربية المشتركة ، رغم ان الاقطار العربية تملك ثروة نفطية كبيرة تفتقر اليها دول العالم.

المصادر :

- عزيز الحاج ، مع الاعوام صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٩، المؤسسة العربية للدراسات والنشر (بيروت ، ١٩٧١)
- احمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣يوليو ، عبد الناصر والعرب ، ج٣، المؤسسة العامة للدراسات والنشر ، (بيروت ، ١٩٧٨)
- محمود محمد حبيب ، اقتصاديات العراق ، دار الطباعة الحديثة ، (البصرة ،١٩٦٩)
- محمد سلمان حسن ، دراسات في الاقتصاد العراقي ، (بيروت،١٩٦٦)
- ليث عبد الحسن جواد الزبيدي ، ثور ١٤ تموز في العرلاق الاسباب والنتائج ، وزارة الثقافة والاعلام ، (بغداد ،١٩٧٩)
- تقرير مصلحة الكمارك : الجمهورية العربية المتحدة للتجارة الخارجية ، مصر ١٩٦٣
- المجلة الاقتصادية ، البنك المركزي المصري ، ع١، (مصر ١٩٦٣) .
- د. ك.و. وزارة الخارجية العراقية / المكتب الخاص .م.خ/ ١٤٢٢/١٤٢٢/ ١٥
- مجدي خدوري ، العراق الجمهوري ، الدار المتحدة للنشر ، (بيروت، ١٩٧٤)
- صفاء علي حميد ، صفحات من مذكرات عبد السلام عارف ١٩٦٣-١٩٦٦در طور للطبعة ، (بغداد،٢٠٢٣)،
- London Times :12jen -1963
- صحيفة الجمهورية ، ع ٤ ، بغداد في ٢٠ تموز ١٩٥٨.
- صحيفة الثورة: ع ١١١٠ ، بغداد ،في ٢٩ كانون الثاني ١٩٦٣
- جريدة الجماهير ، ع١٠ ، بغداد ، في ٢٣شباط١٩٦٣
- الوقائع العراقية ، ع٨٧ في١ /١٢/١٩٥٨.
- د.ك.و . وزارة الخارجية العراقية ع / ١٢٤٧/١٤ /، / ٤١٨/٤١٨/١٤
- جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٥٩٥ في ٩/١٢/١٩٥٨
- دائرة الاحصاء المركزية : المجموعة الاحصائية السنوية العامة ١٩٥٨
- دائرة الاحصاء المركزية : المجموعة الاحصائية السنوية العامة ١٩٦٠
- دائرة الاحصاء المركزية : المجموعة الاحصائية السنوية العامة ١٩٦٢
- دائرة الاحصاء المركزية : المجموعة الاحصائية السنوية العامة ١٩٦٣
- دائرة الاحصاء المركزية : المجموعة الاحصائية السنوية العامة ١٩٦٤

- تقرير البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي لسنتي ١٩٦٣-١٩٦٤
- المجلة الاقتصادية ، البنك المركزي المصري ، ع١، (مصر ١٩٦٣) ز
- مديرية الاحصاء والابحاث، بغداد ، التقرير السنوي لسنتي ١٩٦١.

Sure, here's the English translation of the sources you provided:
Aziz Al-Hajj, With the Years: Pages from the History of the Communist Movement in Iraq 1958–1969, Arab Institution for Studies and Publishing (Beirut, 1971).
Ahmed Hamroush, The Story of the July 23 Revolution, Nasser and the Arabs, Vol. 3, General Institution for Studies and Publishing (Beirut, 1978).
Mahmoud Mohammed Habib, The Economics of Iraq, Modern Printing House (Basra, 1969).
Mohammed Salman Hassan, Studies in the Iraqi Economy (Beirut, 1966).
Laith Abdul Hassan Jawad Al-Zubaidi, The July 14 Revolution in Iraq: Causes and Consequences, Ministry of Culture and Information (Baghdad, 1979).
Customs Department Report: United Arab Republic Foreign Trade, Egypt 1963.
Economic Magazine, Central Bank of Egypt, Issue 1 (Egypt, 1963).
D.K.W. Iraqi Ministry of Foreign Affairs / Special Office. Ref: M.Kh/1422/1422/15
Majid Khadduri, Republican Iraq, United Publishing House (Beirut, 1974).
Safaa Ali Hameed, Pages from the Memoirs of Abdul Salam Arif 1963–1966, under print (Baghdad, 2023).
London Times, January 12, 1963.
Al-Jumhuriya Newspaper, Issue 4, Baghdad, July 20, 1958.
Al-Thawra Newspaper, Issue 1110, Baghdad, January 29, 1963.
Al-Jamahir Newspaper, Issue 10, Baghdad, February 23, 1963.
Iraqi Gazette, Issue 87, December 1, 1958.
D.K.W. Iraqi Ministry of Foreign Affairs, Ref: 14/1247 / 14/418/418
Iraqi Gazette, Issue 595, December 9, 1958.
Central Bureau of Statistics: Annual General Statistical Collection, 1958.
Central Bureau of Statistics: Annual General Statistical Collection, 1960.
Central Bureau of Statistics: Annual General Statistical Collection, 1962.
Central Bureau of Statistics: Annual General Statistical Collection, 1963.
Central Bureau of Statistics: Annual General Statistical Collection, 1964.
Central Bank of Iraq Report: Annual Report for the Years 1963–1964.
Economic Magazine, Central Bank of Egypt, Issue 1 (Egypt, 1963).
Directorate of Statistics and Research, Baghdad: Annual Report for the Years 196...
It looks like the last entry is cut off. Let me know if you want to continue or revise it.